

وسط الأجواء العالمية غير المستقرة اقتصاديا

محللون: «أسواق الأسهم» الوسيلة الأولى بين وسائل الاستثمار لتعويض فارق تضخم الأسعار

للمستثمر توازي تكلفة الفرصة البديلة. وأشار عطا إن أقوى القطاعات للأسواق المالية من الممكن أن تحقق هذه السمات هي قطاعات الطاقة والادوية والأغذية لكونها قطاعات لا يتأثر الطلب عليها مع وجود الأزمات أو ارتفاع التضخم حيث أنها سلع أساسية في الحياة لا يمكن تقليلها أو الاستغناء عنها فضلا عن اصول ومواد خام تمتلكها هذه الشركات.

استثمار كفيل ومن جانبها، قالت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال بشركة تايجون لتداول الأوراق المالية، إن الاستثمار الوحيد الكفيل بعد زيادة التضخم لتعويض الفرق للمستثمر هو سوق الأسهم، مؤكداً أن اختيار الأسهم القوية مالياً التي تحقق نتائج أعمال جيدة وبالتالي تقوم بتوزيع أرباح جيدة تتوازن مع ارتفاع معدلات التضخم. وأشارت إلى أن اختيار الأسهم يجب أن يكون من خلال دراسة نتائج أعمال الشركات من الناحية المالية والاتجاهات الفنية التي توضح الوقت المناسب للشراء.

حفظ أموال وقال مدير البحوث في شركة المروة لتداول الأوراق المالية، مينا رفيق، إن حفظ المستثمرين لأموالهم بالبنوك في الموجه التضخمية لا يعوضهم نظراً لتراجع قيمة الأموال كقوة شرائية ويلجأ المستثمرون إلى الاستثمار في السلع الرئيسية أو الاستثمار في العقارات للحفاظ على القيمة، مشيراً إلى أن سوق الأسهم يحتوي على عدة قطاعات منها قطاع الموارد الأساسية والقطاع العقاري وقطاع الطاقة تنعكس على الشركات الموجه التضخمية بالإيجاب. وأكد أنه يجب على المستثمرين اختيار الأسهم بعناية والتركيز على التوزيعات النقدية الدورية نظراً للتقلبات التي تشهدها أسواق المال حالياً نظراً لتزايد المخاوف من تغير السياسات النقدية للبنوك المركزية حيال أسعار الفائدة.

ارتفاع التضخم أمر طبيعي خاصة بعد حدوث أزمة عالميه وهي كورونا والتي سيطرت على كافة أوجه الحياة وبالتالي انخفض الإنتاج والطلب واضطرت الشركات لتسريح العمالة في ظل تآثر أعمالها التشغيلية. وأوضح أنه وبعد حملات التطعيم أصبحت معدلات الطلب أكثر من العروض وبالتالي ارتفعت كافة السلع وهذا ما سينعكس على نتائج الشركات.

وبين أن زيادة الطلب تنعكس على قيمة الأسهم ومن ذلك يتضح أن شراء الأسهم وهو السبيل الأكثر واقعية لمواجهة التضخم في الوقت الحالي وذلك في ظل انخفاض أسعارها وهو ما يجعلها جذابة. ولفت إلى أن العائد على الاستثمار بالأسهم حالياً يتناسب مع ارتفاع أسعار السلع أو التضخم وأعلى من العائد البنكي المحقق حتى لو اتجهت الحكومات لمواجهة الارتفاع برفع أسعار الفائدة.

يقول محمد عطا مدير التداول بشركة يونيفرسال لتداول الأوراق المالية إنه في ظل ارتفاع معدلات التضخم عالمياً يتسأل الجميع الآن عن الفرصة الاستثمارية التي تعوض فارق ضعف العملة نتيجة زيادة التضخم وتؤدي إلى الحفاظ على رؤوس الأموال وحمايتها من التآكل الأمر الذي تجد أنه يمكن تحقيقه عن طريق الاستثمار بأسواق المال واقتناء الأسهم كاستثمار من الممكن أن يعوض فارق التضخم بالنسبة للمستثمر في الوقت الحالي.

وأضاف عطا إن هذا الأمر قد يتحقق ولكن بشروط لابد أن تتبع عند اتخاذ هذا القرار الاستثماري باقتناء الاسهم وأهمها اختيار سوق ذات بيئة استثمارية مناسبة جاذبة للاستثمار ومنجحة له ويشهد فترة رواج داخل إرضاءه وكذلك اختيار قطاعات آمنة داخل نوعية هذه الأسواق للاستثمار في وقتنا الحالي. وأكد محمد عبدالمهدي، مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق، أن



ارتفاع مؤشرات بورصات الشرق الأوسط بقيادة مصر وديبي السعودية

تتعداهما مما يحافظ على قيمة الأموال وهذا بالفعل ما يحدث في الأسواق الكفوة التي تعكس المخغيرات الاقتصادية المختلفة نظراً لما تتمتع به من مرونة حقيقية في التعاطي مع نشوء أي تطورات اقتصادية لاسيما فيما بعد جائحة كورونا.

وأوضح أن في أوقات التضخم تتآكل المدخرات في البنوك نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة. حال زيادة معدلات التضخم عن أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي ينصح المستثمرين بالتوجه نحو استثمار جزء من مدخراتهم في أسواق المال التي تتمتع بالكفاءة وكذلك الذهب. وأكد أن معدلات التضخم المرتفعة ستضر بمدخراتهم في ظل سياسة التيسير الكمي السائدة والتشدد تجاه رفع أسعار الفائدة وحتى لو تم رفعها ستكون بمعدلات طفيفة خوفاً من تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ولعدم زيادة العجز بموازنات الدول في ظل التوسع في الاقتراض الفترة الماضية منذ بدء أزمة فيروس كورونا.

حل مناسب ومن جانبها، أكد محمد عبدالمهدي، مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق، أن

خاصة الطويل الأجل في أسهم الشركات المعروفة بأدائها المالي الجيد وذلك بغض النظر عن التقلبات السريعة التي قد تتعرض لها أسعار هذه الأسهم. وأوضح أنه في مواجهة مخاوف التضخم الحالي والمتوقع خلال الأشهر القادمة فإن المستويات السريعة للأسهم في بعض الأسواق وفي مقدمتها البورصة المصرية في وقتها الحالي تعد البديل الأمثل.

ولفت إلى أن نتائج أعمال الشركات إلى تصدر خلال هذه الفترة ومعدلات النمو القياسية التي تتمتع بها وتقييمات القيم العادلة لأسهمها فضلاً عن استفادة الشركات من ارتفاع أسعار المنتجات وسط الموجة التضخمية تيشير جميعها بعائد أفضل على أسواق الأسهم يعوض كافة توقعات التضخم على المدى المتوسط والطويل ويجعلها الاختيار الأمثل في فترة الترقب لمعدلات التضخم المرتفعة.

مرونة حقيقية وبدوره، أكد محمد راشد الخبير الاقتصادي والمدرس بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف، أنه في أوقات التضخم بالطبع ترتفع مؤشرات أسواق المال بنسب تقارب معدلات التضخم وقد

تسريع لارتفاع معدلات التضخم في العالم بصفة عامة حيث أظهرت بيانات التضخم الأخيرة في الولايات المتحدة وبريطانيا ارتفاع كبير وصل إلى أعلى معدل لبريطانيا وهو ما قد يعجل برفع أسعار الفائدة وهي العدو الأول لسوق الأسهم وعليه فتتوقع أن يكون للتأثير سلباً على سوق الأسهم.

وأكد أن أسواق الأسهم لن تكون لديه القدرة على تعويض معدلات التضخم إن أنظار المستثمرين ستتوجه إلى أدوات الدخل الثابت نظراً لارتفاع معدلات الفائدة عليها وانعدام المخاطرة. ومخاطر وبدائل وبدوره، قال رئيس شركة تارجت للاستثمار، نور الدين محمد، إن بالرغم مما تتسم به عملية الاستثمار من خلال أسواق الأسهم من ارتفاع المخاطرة مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة للإدخار إلا أن الهدف في أوقات التخوف من ارتفاع معدلات التضخم هو البحث عن الأصول الأكثر قدرة على الحفاظ على قيمة الأموال.

وأشار إلى أنه في هذه الفترة يبدو أن أسواق الأسهم الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار

فودة: الأسهم المصرية بأسعارها الحالية ملاذا للحفاظ على القيمة

رمسيس: الإمارات تحاول اقتناص الفرص الاستثمارية بطرح كيانات عملاقة تتعلق بمرافق دبي

فرص الاستثمار في بلادها وانتهزت الفرصة في عمل إصلاحات قوية في أسواقها وفكرت فكر منطقي في طرح شركات عملاقها وكيانات حكومية كبرى.

وأشارت إلى أننا بصدد طرح أسهم السوق السعودي تداول في شهر ديسمبر إضافة إلى أن الإمارات تحاول اقتناص الفرص الاستثمارية من خلال طرح كيانات عملاقة تتعلق بمرافق دبي، مؤكداً أنه كلما زادت الفرص واستطاعت الأسواق الحصول عليها تحدثت منافع مزدوجة أولها عدم توجه النقود للاستهلاك فيخف معدل دورانها فينخفض التضخم تدريجياً بنسب انخفاض الطلب على الاستهلاك والمنفعة الأهم تنشيط أسواق المال وأدائها لدورها الهام كمنصة للاستثمار تتيج عدة فرص لمن يريد أن يستثمر أموالاً مرونة كافية.

ويرى محمد سعيد محلل أسواق المال، أن سوق الأسهم في معظم الدول أصبحت عند أعلى مستوياتها وقد عوضت فارق معدلات التضخم المرتفعة لمن استثمر فيها أمواله الفترة الماضية، مشيراً إلى أن هناك القليل من أسواق الأسهم لم تستطع مواكبة التغيرات الاقتصادية ولم تكن لديها المرونة الكافية لتعديل القوانين والإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار مثل البورصة المصرية. وأوضح أن ما نراه من

والموارد الأساسية وغيرها من الشركات ذات الأصول القيمة التي ستحافظ على هذه القيمة بارتفاع أسعارها مقابل تراجع القيمة الشرائية للعملة. ولفت إلى أن ذلك قد يندرج بصورة أكبر على السوق المصري الذي تتداول معظم أسهمه بأقل من قيمتها الحقيقية بمراحل وبمضاعفات ربحية غاية مع توقعات بتدخل القيادة السياسية لإنقاذ البورصة لمعاودة تفعيل دورها كإداة مهمة للتمويل وبوابة رئيسية للاستثمار المباشر. منافع مزدوجة

وأكد أن هذا يجعل الأسهم المصرية بأسعارها الحالية ملاذاً للحفاظ على القيمة وخاصة مع الحديث بل والإصرار على إتمام الإصلاحات الهيكلية وانهاء عصر القرارات التي تسببت في التراجع الكبير للأسهم خلال الشهور الثلاثة الأخيرة مع توقعات بتدخل القيادة السياسية لإنقاذ البورصة لمعاودة تفعيل دورها كإداة رئيسية للاستثمار المباشر. منافع مزدوجة

من جانبها، ترى حنان رمسيس الخبيرة الاقتصادية لدى شركة "الحرية لتداول الأوراق المالية"، أن أسواق الأسهم هي الأفضل في حالة ارتفاع التضخم وخاصة التي لم تتحرك فيها الأسعار بمضاعفات ربحية عالية مثل السوق المصري والذي في طريقة إلى الإصلاح محاولة تعويض ما فاتت من ارتفاعات قياسية بأسواق العالم والمنطقة بعد عام من الجائحة.

وأوضحت أن الأسواق التي ارتفعت أسعار أسهمها بشكل كبير كان بسبب البورصات تسبب الأزمات بخطة وخاصة الأخبار الاقتصادية المؤثرة كالتضخم يكون الحل الأفضل الدخول في سوق الاكتتابات أو ما يطلق عليها الطروحات الأولية. وبينت أن العديد من الدول العربية استشرخت بدوران رؤوس الأموال الأجنبية للبحث على استثمارات تعوض بها انخفاض القوي الشرائية للنقود وتساؤل

ما بين تقلبات أسواق الأسهم ومعدلات التضخم وثبات أسعار الفائدة التي أوشت على التحرك إلى الأمام مع ضغوط الأسعار يبحث الكثير من الناس أين يضع أمواله وسط تلك الأجواء العالمية الغير مستقرة اقتصادياً تزامناً مع اقتراب انتهاء العام الأول بعد جائحة كورونا.

وأوضح محللون أن أسواق الأسهم التي لم تخذ حظها من الصعود على مستوى العالم هي الوسيلة الأولى بين وسائل الاستثمار المتاحة في تعويض فارق تضخم الأسعار والذي يؤثر سلباً على احتفاظك بالأموال أياً كان في البيت أو وديعة بالبنك.

بديل استثماري قال أيمن فودة، رئيس لجنة أسواق المال بالجلس الاقتصادي الأفريقي، إن الحديث كثر في الفترة الأخيرة عن توقع موجة تضخمية كبيرة على مستوى اقتصاديات العالم وهو ما أظهرته مؤشرات التضخم الأمريكية والأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا.

وأوضح أن الأمر يعود بطبيعة الحال إلى الفتح الاقتصادي المتلاحق لمعظم الدول بعد انتشار اللقاحات والعلاجات الخاصة بكورونا والذي انعكس بعدم قدرة سلاسل الإمداد على الوفاء بطلبات الشحن في ظل صعود أسعار المواد الخام بكل أشكالها ولوازمها علاوة على ارتفاع الطلب على الطاقة النظيفة من مثله الكهربي والغاز، والطاقة الشمسية وغيرها، مشيراً إلى أن استثمار الأموال بالأسهم هي من البدائل الاستثمارية الأفضل لتعويض نسب التضخم المتوقعة لعدم تبحر القيمة المالية مع الهبوط الذي ستشهده العملات في قيمتها الشرائية.

وأوضح أن أفضلية الأسهم كبدائل استثماري لأنها تضم شركات مقيمة مائة لأصول جيدة يمكن أن تكون مخزن للقيمة على المدى المتوسط والطويل حيث إن شركات الإسكان والتطوير العقاري وشركات المنتجات

12 دولة عربية تستحوذ على

3.5% من ديون أمريكا

العالم. وحلت مصر ثامناً، باستثمارات تبلغ 2.3 مليار دولار، تمثل 0.8% من استثمارات العرب، و0.03% من استثمارات دول العالم، ثم موريتانيا باستثمارات 930 مليون دولار، تمثل 0.3% من استثمارات العرب، و0.01% من استثمارات دول العالم. وفي المرتبة الـ11 حلت البحرين باستثمارات 511 مليون دولار، تمثل 0.2% من استثمارات العرب، و0.01% من استثمارات دول العالم. وجاءت الجزائر، باستثمارات 681 مليون دولار، تمثل 0.3% من استثمارات العرب، و0.01% من استثمارات دول العالم. وفي المرتبة الـ11 حلت البحرين باستثمارات 511 مليون دولار، تمثل 0.2% من استثمارات العرب، و0.01% من استثمارات دول العالم. وجاء لبنان باستثمارات مليون دولار.

استثمارات دول العالم. ثالثاً الكويت باستثمارات 46.3 مليار دولار، تمثل 17.4% من استثمارات العرب، و0.6% من استثمارات العالم. واحتل العراق المركز الرابع باستثمارات 18 مليار دولار، تمثل 6.7% من استثمارات العرب، و0.2% من استثمارات دول العالم، ثم قطر باستثمارات 6.1 مليار دولار، تمثل 2.3% من استثمارات العرب، و0.1% من استثمارات دول العالم. وفي المرتبة السادسة تأتي سلطنة عمان، باستثمارات 5.4 مليار دولار، تمثل 2% من استثمارات العرب، و0.1% من استثمارات دول العالم، ثم المغرب باستثمارات 3.8 مليار دولار، تمثل 1.4% من استثمارات العرب، و0.05% من استثمارات دول العالم.

بلغت استثمارات الدول العربية في سندات وأذون الخزينة الأميركية بنهاية سبتمبر الماضي 266.3 مليار دولار، تمثل 3.5% من حيازة دول العالم في أداة الدين الأميركية، البالغة نحو 7.55 تريليون دولار. وتستثمر 12 دولة عربية أموالاً في سندات وأذون الخزينة الأميركية بنهاية سبتمبر 2021، تصدرها السعودية التي تستحوذ على 46.7%، بقيمة استثمارات 124.3 مليار دولار، تمثل 1.6% من استثمارات دول العالم في أدوات الدين الأميركية، محتلة المركز الـ17. وجاءت الإمارات في المركز الثاني بعد السعودية باستثمارات 58.1 مليار دولار، تمثل 21.8% من استثمارات العرب، و0.8% من

عبدالعزيز: «أرزان للتحصيلات» الوحيدة

في الكويت المتخصصة بتسوية جميع الديون



فواز المنيع



محمود عبدالعزيز

أفريقيا وبعض الدول الآسيوية. فقد جاءت النتائج بشكل إيجابي في قطاعات الأعمال كالبنوك والديون والمحافظة عليها من خلال تطبيق أحدث المعايير العالمية في مجال التحصيل وبناء ثقة العملاء عن طريق التحقيق الدائم لأعلى وأسرع النتائج وذلك انطلاقاً من حرص المجموعة الدائم على مصلحة العملاء والشركاء.

نشاط تحصيل الديون لكل القطاعات والأنشطة التجارية. فتعتبر أرزان للتحصيلات من أوائل الشركات المرخص لها في الكويت والمنطقة تحصيل وتسوية كافة أنواع الديون سواء للأفراد أو الشركات، بحيث تمارس عملية تحصيل الديون من مقرها الرئيسي في مدينة الكويت ومن خلال فروعها المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

إحدى شركات مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار. واللاحظ في الأونة الأخيرة أن نشاط تحصيل الديون في الكويت بات مقتصراً على المكاتب القانونية وشركات المحاماة إلى أن قامت أرزان للتحصيلات بتقديم رؤية مختلفة وتطلعات تناسب العملاء في هذا المجال وتمكنهم من تحقيق أعلى معدلات النجاح في

أعرب مدير عام شركة أرزان للتحصيلات محمود عبدالعزيز عن امتنانه لجميع الشركاء والعملاء وذلك بعد تحقيق نتائج ونجاحات ملحوظة في قطاع التحصيل لهذا العام وذلك بعد تخطي تأثير جائحة كورونا التي كان لها تأثير كبير على أغلب النشاطات والقطاعات المالية حول العالم، والجدير بالذكر أن أرزان للتحصيلات هي